

ابن قاسم اخرج حمل علي المنصر علي معني مجازي بدليل وحمل  
المشرك علي احد معنييه كذلك ففضيئة التعريف ان  
ذلك لا يسمي تاويل اصطلاحا لدليل صحيح قال  
شيخ شيخنا اي في نفس الامر هو ما حوذ من قول  
جمع الجوامع او لما يظن بحد وقضيته صحة التاويل حينئذ  
وان اعتقد الحامل صحته فالتاويل صحيح بحسب اعتقاده  
لا يحسب في نفس الامر لا في الظاهر عند الحامل ولو كان  
الدليل فالتاويل في نفس الامر لكن اعتقد الحامل صحته فالتاويل  
صحيح بحسب اعتقاده لا بحسب نفس الامر وكما حصل  
ان صحته في نفس الامر بحسب نفس الامر متوقف علي  
صحته في نفس الامر بحسب نفس الامر وان صحته  
في الظاهر بل في نفسها صحته بحسب الاعتقاد فنقول جمع الجوامع  
او لما يظن دليلا فحينئذ في المراد انه فالتاويل بحسب نفس  
الامر دون الظاهر كما في نظائره الا ترى ان الحكم بصحة  
الصلوة اذا اعتقد الصلي استجبه بها اشراطها السبعة  
من ايتها وان كانت فاسدة في نفس الامر لعدم استجابه  
اه من اش فلهب لا تاويل فيه امور الاول انه  
ان الشئ الشئ في الواقع والاعتقاد من لوعب ولا كلام او  
في الواقع دون الاعتقاد فالمتجاه انه لا يوصف باللعب  
لان اللعب من اوصاف الحامل ولم يصدر عنه ما يقتضيه  
بل هذا التسمي دخل في قوله او لما يظن دليلا فالتاويل  
والثاني ان شيخ شيخنا قال والمراد بقوله لاناويل يعني  
التاويل المعتد به والاعتقاد التاويل صادق عليه اي تسميته  
وقضيته

التاويل هو ما يظن بحد وقضيته صحة التاويل حينئذ وان اعتقد الحامل صحته فالتاويل صحيح بحسب اعتقاده لا بحسب نفس الامر

وقضيته انه يسمي تاويل في الاصطلاح وهو خلاف قضيته  
كلام السبكي والجلال المحلي والجواب ان هذا التعريف كلام  
تقدم من باب التعريف بالاعم فلا يقال حينئذ ولا ادني  
التاويل المعتد به والا لكان هو اي التاويل قريب وقوله  
يتخرج علي الظاهري علي الافتاع علي الظاهر با دني دليل  
اي ادني امر يدل علي صحته نحو اي تاويل نحو اي  
عزمه علي القيام اليها فانه ظاهر في تقييد القيام الي الصلاة  
بفسل الوجوه وما بعد اي بالوضوح فحل هذا الظاهر علي  
ان القيام بمعنى العزم با دني دليل وهو النظر اي قوله  
فاذا قرنت بمعنى اردت قطعاً والنظر ادني دليل الا  
بافوتي منه اي من الظاهر علي ان القيام اي تحييتا تقدم علي  
الظواهر او عارضه ومنه اي ومن البعيد علي ابتداء  
متعلق بقوله تاويل ان المخاطب محله اي محل التاويل  
وهو امسك ولم يسبق بخلافه يعني ان قوله لم يسبق كاف  
في بيان بعد ولو جعل المتعلقه ولم ينقل علاوه بان ينقل  
يقول علي انه لم ينقل كان صوابا كذا الاعتراض الناصر  
المتعلق المحلي واجاب البخاري بقوله ولم ينقل واقع  
في موقع العلاوة لزيادة البعدي مع انه لم ينقل بتحديد  
نكاح قط منه ولا من غيره اصلا كما صرح بذلك المصنف  
مع حاجته الي ذلك اي وتأخير البيان عن وقتها  
المحاجة لا يجوز وتوفري اجتماع البواعث  
علي شغل متعلق بتوفري ما لي لفظ بدليل تبارك  
من قوله دل لعدم احتمال له لغيره جعله ش تفسير

Copyrighted material